

شردمة الأسرة: فشل في اتباع القانون والسياسة والفطرة السليمة

بقلم باتي كمب وإدوارد سي. كوريغان
ترجمة نديم جبر

الأخبار التي سمعناها مؤخرا بأن المسؤولين الكنديين ربما يكونوا يمنعون طالبي الهجرة من القدوم الى كندا من هنجاريا وسوريا تشير الى نزعة مزعجة في اتخاذ قرارات الهجرة.

القانون ينص على شيء لكن صانعي القرار يقولون شيئا آخر عن طريق تجاهل قانون الحالة المحلية والتزامات المعاهدة الدولية.

ضباط الهجرة الكنديين يعملون عكس الأهداف المحددة في سياسات الهجرة الخاصة بهم، حيث أنهم بدلا من اعادة توحيد الأسر يقومون بشردمتها حيث يؤدي ذلك الى إيذاء الأسر، وبشكل خاص فإن الأطفال المولودين في كندا يتأثرون من تلك القرارات.

مثال لحالة محددة:

في حالة حديثة تتعلق برجل جامايكي الجنسية وزوجته وطفلهما المولود حديثا فإن ضباط الهجرة الكندية تجاهلوا سياساتهم الخاصة والقانون المحلي والتزامات المعاهدة الدولية، وبدلا من أخذ الحالة الفردية بعين الاعتبار اتخذوا قرارا يمكن تلخيصه بسخرية أنه "التخلص من الجاميكي الذي تجاوز تاريخ إقامته في كندا بشكل غير قانوني".

الزوجان المعنيان التقيا عندما كان الزوج يعمل في مزرعة بشكل مؤقت وقد تطورت علاقتهما بطريقة شرعية نموذجية اثناء فترة عملهما، وقد التقى الزوج مع عائلتها ومارس طقوسها الكنسية وأصبح على دراية بعاداتها الإجتماعية. وفي نهاية الموسم الزراعي عاد الى جامايكا حيث زارته بمناسبة عيد ميلاده وتمت خطوبتهما. وعندما عاد في الموسم الزراعي التالي تزوجا وانتقلا للعيش معا وبعد مدة قصيرة 2014 أصبحت حاملا الا انها أجهضت بعد ثلاثة اشهر ومن ثم اصبحت حاملا مرة اخرى في سبتمبر 2015 وكان موعد ولادة طفلها الأول في يونيو.

لسوء الحظ تلقى الزوجان مشورة متواضعة بخصوص وضعهما فيما يتعلق بالهجرة حيث تم تقديم النصيحة لهما للانتظار لحين تجميع وثائقهما قبل تقديم طلب لم شمل العائلة في كندا. وبينما كانا ينتظران استلام نسخة من شهادة زواجهما انتهت تأشيرة العمل الخاصة بالزوج.

في مركز ريكسديل للإحتجاز في تورنتو بموجب أمر 2015 ومما زاد الأمر تعقيدا انه تم اعتقاله في مايو ابعاد، وقد اتفق عضو قسم الهجرة في مجلس هجرة اللاجئين مع وكالة خدمات الحدود الكندية بأن الزوج لن يقوم برفع دعوى اذا طُلب منه مغادرة كندا، وقد كان يتوقع ولادة طفله بعد أقل من شهر. وكان جزء من المشكلة انه طلب التحقق من سجله الجنائي من جامايكا وحدد مكان اقامته كعنوان للرد البريدي، وقد تم ايقاف تلك المراسلة من قبل الجمارك الكندية والذي ادى بالمقابل الى حضور وكالة خدمات الحدود الكندية الى مقر اقامته حيث تم اعتقاله واحتجازه.

عند ذلك لجأ الزوجان الى مساعدة من قبل محامي هجرة والذي تقدم بطلب لم شمل الأسرة في كندا، وفي وقت تقديم الطلب كان موعد ولادة الطفل قد مضى وكانت الزوجة على وشك الوضع وكان الزوج ما زال قيد الإحتجاز في دائرة الهجرة.

في الماضي وبحسب خبرتنا كانت وكالة خدمات الحدود الكندية توقف اي دعاوى قضائية اذا كان يتم النظر في طلب مقدم من قبل الزوج/الزوجة في كندا. وفي هذه الحالة تمت متابعة الإجراءات القضائية للإحتجاز والإبعاد رغم تقديم طلب لم شمل الأسرة في كندا. وليس لدينا علم بأي مذكرة او توجيه لتغيير هذه الممارسة لكننا نشك بصدور توجيه من الوزير بالتطبيق التام لقوانين الهجرة الكندية وإبعاد جميع الأشخاص بما في ذلك المتزوجين من كندي او من شخص لديه اقامة دائمة في كندا والذي تقدم بطلب لم شمل الأسرة في كندا والذي خالف قانون الهجرة الكندي عن طريق تجاوز مدة اقامته او عن طريق العمل بشكل غير قانوني.

وفي نهاية شهر يوليو كانت الزوجة تتعافى من عملية الولادة القيصرية وكانت في المنزل تقوم برعاية طفلها حديث الولادة وكانت غير قادرة على العمل وفي نفس الوقت كان الزوج قيد الإحتجاز في دائرة الهجرة. وباحتجاز الزوج فإن وكالة خدمات الحدود الكندية منعت الزوج من اعالة أسرته واجبرت الأم على اللجوء الى المساعدة الإجتماعية، وفي رأينا فإن هذا الإجراء يعرض الطفل للخطر.

بعد ذلك تم ابلاغ الزوجة بأنه تم تحديد موعد لإبعاد زوجها عن كندا، ومن ناحية أخرى رفض ضباط الهجرة تأكيد هذه المعلومة لمحامي الزوجين وفقا لما يطلبه القانون. وعلى عكس ذلك تم ابلاغ المحامي بانهم لا يستطيعوا تقديم احتجاجات لتأجيل الإبعاد حتى موعد تحديد تاريخ الإبعاد. وقد قام المحامون بتقديم تلك الإحتجاجات بشكل عاجل عندما اخبرتهم الزوجة بالإبعاد الوشيك. وقد تم عمل مراجعة سريعة للإحتجاجات تطالب تأجيل الإبعاد إلا انه تم اتخاذ قرار برفض اي تأجيل وتم إبعاد الزوج الى جامايكا بشكل عاجل.

القانون:

قام الممثلون القانونيون بالمجادلة بأنه يتوجب تأجيل الإبعاد وأنه يجب متابعة اجراءات عملية لم شمل الأسرة في كندا حيث كان طلب الزوج قوي. وفي جميع الاحتمالات يجب منحه اقامة دائمة وخلاف ذلك فإنه قد استوفى جميع الشروط لطلب لم شمل العائلة خارج كندا وبالتالي الإبعاد مع حظر العودة لمدة سنة، وهذا يحرمه على نحو غير ضروري من لم شمله مع زوجته وطفله، ومع ذلك فإنه من المضمون بان الشخص المبعد سيعود الى كندا على اساس كفالته من قبل زوجته.

الجدل حول هذه الحالة يرتكز على اربعة أركان: نصوص سياسة دائرة الهجرة الكندية بخصوص كفالة الزوج في كندا وسياسة لم شمل الأسرة والأسس الإنسانية والرحيمية في الطلب وبشكل خاص لمصلحة الطفل، والنية للإستخدام الفعال لوقت وموارد دائرة الهجرة الكندية ووكالة خدمات الحدود الكندية.

طلبات الكفالة الزوجية في كندا:

تخضع طلبات الكفالة الزوجية لعمليات الإجراءات الداخلية بخصوص الزوج او الشريك بموجب العرف (، وبحسب هذا النص يستطيع المتقدمون ايقاف توجيهات الإبعاد اذا كانوا 8 في كندا (الإجراءات الداخلية

"مؤهلين لتقديم دعوى قضائية بموجب السياسة الزوجية العامة واستيفاء الشروط المحددة في القسم (أف) من السياسة، والذين تقدموا بطلب قبل وضع جدول للمقابلة، بخصوص إبعادهم، مع وكالة خدمات الحدود يوماً". ويتوقف هذا الأيقاف للإبعاد على قرار حول اذا ما كان 60 الكندية تأجيلاً ادارياً للإبعاد لمدة للشخص احقية في الإقامة الدائمة. وفي هذه المرحلة فإنهم لا يحتاجون لكي يبينوا انهم سيستلمون اقامة دائمة بل عليهم ان يبينوا بان لهم احقية تقديم طلبهم واخذة بعين الإعتبار.

(من قانون الهجرة وحماية 1 (25) علاوة على ذلك فإن الملحق (أ) من السياسة العامة تحت القسم اللاجئين لتسهيل المعاملة وفقاً لأنظمة درجة الزوج او الشريك، فإنه يمكن للمتقدمين ايضاً الاستفادة من التأجيل الإداري للإبعاد بموجب السياسة الزوجية العامة. يتم تطبيق الإيقاف النظامي لأمر الإبعاد اذا كان (من قانون الهجرة وحماية اللاجئين تكون اعتبارات السياسة 1 (25) رأي الوزير بانه وفقاً للقسم الإنسانية والرحيمية او السياسة العامة موجودة.

في هذه الحالة كان رأي ممثلي مقدم الطلب بانه مؤهل لتقديم طلب للإقامة الدائمة، وفي الواقع فقد اعتقدوا بأن الطلب سينجح على الأرجح. علاوة على ذلك عندما قدموا الطلب استندوا على اسس انسانية ورحيمية وبالتالي يجب ايضاً تطبيق السياسة الزوجية العامة، وفي كلتا الحالتين كان من الواجب تأجيل الإبعاد حتى يتم اتخاذ قرار حول الطلب.

سياسة لم شمل الأسرة:

بالنظر الى الطلب بعقلانية أوسع فإن لدى دائرة الهجرة الكندية ووكالة خدمات الحدود الكندية تفويض بتسهيل لم شمل الأسرة. يتم وصف لم شمل الأسرة بأنه "واحد من الأعمدة الثلاثة لبرنامج الهجرة الخاص". ومن الواضح بأن "لم شمل افراد الأسرة يستمر في كونه مقدس كواحد من 3 بدائرة الهجرة الكندية" () . وبإبعاد الأب فإن دائرة الهجرة الكندية 4 المبادئ والأهداف الأساسية لسياسة وتشريع الهجرة الكندية" () . ووكالة خدمات الحدود الكندية يكونا قد خالفا توجيهات سياستهما.

الأسس الإنسانية والرحيمية و "مصالح الطفل":

مما يدعو للقلق انه تم اتخاذ امر الإبعاد ضد خلفية الإعتبارات الإنسانية والرحيمية التي تم تقديمها والذي الحق الأذى بطفل مولود في كندا. وفي وقت الطلب المبدئي كانت ولادة ذلك الطفل وشيكة وحان وقتها، وفي وقت اتخاذ قرار الإبعاد كان عمر الطفل شهر واحد. وحيث ان الطفل مولود من أم كندية وأيضاً مولود في كندا فإنه قد اصبح تلقائياً مواطناً كندياً.

من قانون الهجرة وحماية اللاجئين يستطيع الأجنبي أن يطلب من الوزير أخذ الأسس 25 بموجب القسم الإنسانية والرحيمية بعين الإعتبار و"منح الأجنبي وضع الإقامة الدائمة أو استثنائه من اي معايير او التزامات قابلة للتطبيق بموجب هذا القانون إذا رأى الوزير بان ذلك مبرر بموجب الإعتبارات الإنسانية والرحيمية المتعلقة بالأجنبي، مع ال أخذ بالإعتبار مصالح الطفل الذي لحق به الأذى مباشرة".

في قرار بيكر أقرت المحكمة العليا في كندا بأن "مصالح الطفل يجب ان تولى بدراسة حذرة من قبل ()". "إن حقوق الأطفال والإهتمام بمصالحهم هي 5 ضابط الهجرة في ممارسته للخيار الإنساني والرحيمي" () . علاوة على ذلك فإن "حساسية أهمية حقوق 6 قيم انسانية ورحيمية مركزية في المجتمع الكندي" ()

الأطفال ومصالحهم والأذى الذي قد يلحق بهم من قبل قرار سلبي، هي أساسية لقرار انساني رحيمي سيتم
(7) اتخاذه بطريقة منطقية")

ومن الجدير بالذكر بأن كندا ايضا من الدول التي وقعت على معاهدة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق
(، وقد صادقت كندا على هذه المعاهدة رغم انه لم يتم تطبيقها من قبل البرلمان. ورغم أن شروط «الطفل»
المعاهدة ليس لها تطبيق مباشر ضمن القانون الكندي، بالنسبة لقيمهم فقد اقرت المحكمة العليا في كندا
فإن 1-3). وبموجب المادة 9"بأنها قد تساعد في المقاربة السياقية لتفسير دستوري ومراجعة قضائية" ()
فإن "الدول الأعضاء تتعهد بأن 2-3 مصالح الطفل يجب أن تكون ذات اعتبار رئيسي". وبموجب المادة
تضمن للطفل تلك الحماية والرعاية الضرورية لرفاهيته مع الأخذ بالإعتبار حقوق وواجبات والديه
ولهذا الغرض تتعهد باتخاذ جميع الأمور التشريعية والإدارية الملائمة".

فإنه "على الدول الأعضاء ان تضمن عدم فصل الطفل عن والديه ضد ارادتهما"، 1-9 وبموجب المادة
فإن "على الدول الأعضاء ان تحترم حقوق الطفل الذي تم فصله عن أحد والديه 2-9 وبموجب المادة
لضمان علاقات شخصية واتصال مباشر".

تحتفل معاهدة الأمم المتحدة حول حقوق الطفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين على تأسيسها، وقد تم
سنة. ان الهدف من إبقاء الأسرة موحدة عند 15 اتخاذ قرار بيكر الخاص بالمحكمة العليا قبل اكثر من
اتخاذ قرار للهجرة هو ليس سياسة جديدة، كما أن فصل احد الوالدين عن طفل حديث الولادة عن طريق
إبعاد أحد الوالدين الى دولة أخرى لا يقبل المساومة بموجب السياسة والقانون الكنديين. وفي هذه الحالة
فشلت ادارة الهجرة الكندية تماما في اخذ مصلحة الطفل بعين الإعتبار.

بعد فترة قصيرة من إبعاد الشخص المذكور اعلاه عن كندا تم سحب طلب الكفالة الزوجية في كندا
دولار وهي رسوم دائرة الهجرة الكندية، وبعد فترة من هذا الطلب الخطي 1040 مع طلب استرداد مبلغ
دولار وهي رسوم اجراءات معاملة طلب الهجرة 490 افادت دائرة الهجرة الكندية بأنهم سيحتفظوا بمبلغ
دولار و هي الجزء الخاص بحق الوصول الى كندا حيث أن دائرة الهجرة 550 وأنهم سيعيدوا مبلغ
الكندية بدأت في المعاملة. وتم ارسال خطاب الحاقى الى دائرة الهجرة الكندية يفيد بأن طلب سحب
المعاملة قد تم في الوقت المحدد وقبل ان تبدأ دائرة الهجرة الكندية في اجراءات المعاملة وعليه لانت
دولار. 1040 دائرة الهجرة الكندية وقررت إعادة الرسوم كاملة وهي

وقت وموارد دائرة الهجرة الكندية:

يوجد اعتبار نهائي واحد في هذه الحالة وهو استنزاف وقت وموارد دائرة الهجرة الكندية ووكالة خدمات
الحدود الكندية، وبالنظر الى أوقات المعاملة عند تقديم الطلب الأولي كان المتقدم قد توقع قرارا ايجابيا
على الأرجح بعد حوالي اسبوعين من إبعاده، ولو قامت دائرة الهجرة الكندية ووكالة خدمات الحدود
الكندية بالتصرف وفقا لقانونهما وسياساتهما لما تم احتجاز المتقدم وكان ايضا قادرا على العمل ودعم
زوجته التي كانت في المنزل تقوم برعاية طفلها حديث الولادة وتتعافى من عملية الولادة القيصرية،
وبدلا من ذلك كانت غير قادرة على العمل وكان عليها اللجوء الى المساعدة الإجتماعية.

(،¹⁰ دولار في اليوم" (239) وفقا لوكالة خدمات الحدود الكندية فإن "تكلفة احتجاز شخص قبل إبعاده تبلغ
دولار إضافة الى تكلفة الإبعاد. 14000 وعليه فإن الإحتجاز لمدة شهرين يكلف دافعي الضرائب مبلغ
وهذه التكلفة لم تكن ضرورية تماما لو إتبعت دائرة الهجرة الكندية ووكالة خدمات الحدود الكندية

سياستهما. ومن الواضح فإن لوكالة خدمات الحدود الكندية واجبات مثل إبعاد المجرمين او حتى الإرهابيين المشكوك بهم أو المخاطر الأمنية عن كندا، وهي أكثر أهمية من ترحيل كندي او مقيم دائم او أحد والدي طفل مولود في كندا.

شردمة الأسرة:

نتيجة للفشل في تطبيق القانون والسياسة القائمين فإن هذا الإبعاد سيفقد الأب سنة من حياة طفله وستكون زوجته بدون دعم وسيقضي الطفل، وهو مواطن كندي، أول سنة من تكوينه بدون حب ودعم والده. هذه الحالة هي مثال واضح للفشل في لم شمل الأسرة. وبدلا من ذلك فإن دائرة الهجرة الكندية قامت فعليا بشردمة الأسرة. وعند النظر الى سياق اوسع فإن دائرة الهجرة الكندية قامت وبشكل مثير للقلق بالتصرف خارج مسار ما ترمي اليه وهو القيم الأساسية. إن ممارسة هذا الإبعاد كانت أيضا مضيعة لوقت وموارد دافعي الضرائب.

باتي كمب هي عضو جمعية قانون انجلترا وويلز وجمعية قانون كندا العليا وقد تدرت ومارست القانون في بيرنبرغ أند بارتنز في لندن، انجلترا.

إدوارد سي. كوريغان معتمد كأخصائي في قانون المواطنة والهجرة واللجئين بموجب قانون جمعية كندا العليا.

المراجع:

1. <http://www.cbc.ca/news/canada/montreal/hungarian-roma-refugee-claim-cbsa-air-transat-budapest-gabor-luka%C3%A7s-1.3257661>
2. <http://www.cbc.ca/news/politics/canada-election-2015-refugee-processing-pmo-1.3262423>
3. <http://www.cic.gc.ca/english/resources/evaluation/frp/index.asp#a1.2.1>
4. Ibid.
5. *Baker v Canada (Minister of Citizenship and Immigration)*, 1999 CanLII 699 (SCC), [1999] 2 S.C.R. 817; (1999) 1 Imm L.R. (3d) 1 (S.C.C.)
6. *Baker*, paras 66 -67
7. *Baker*, para 74.
8. Can. T.S. 1992 No. 3
9. *Baker*, paras 69-70
10. http://www.vice.com/en_ca/read/no-crime-no-problem-canada-is-spending-millions-keeping-immigration-detainees-in-jail-786

- See more at: <http://mwcnews.net/focus/analysis/54880-fragmenting-the-family.html#sthash.Shz60T1Z.dpuf>

Translated by Nadim Jabr